



ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي

إعداد

اتحاد الغرف العربية

دائرة البحوث الاقتصادية

من قبل

أ.د. خالد عبد الوهاب الباجوري

أستاذ الاقتصاد المساعد ووكيل كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

2017

المحتويات

3	تقديم
4	ملخص
5	Abstract
6	المقدمة
8	أولاً- تطور ريادة الأعمال في الدول العربية
8	أ- دور الشركات الريادية
9	ب- توسع الشركات الناشئة وأوضاعها في الدول العربية
10	ج- المدن المرشحة كمدن ريادة الأعمال
13	ثانياً- القيود التي تواجه طموحات ريادة الأعمال والإصلاحات المتخذة
13	أ- العقبات التي تواجه رواد الأعمال والشركات الناشئة
13	1- المعوقات الإدارية
14	2- المعوقات الاقتصادية والاجتماعية
15	3- ضعف كفاءة الموارد البشرية العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
16	4- المعوقات الفنية
16	ب- اتجاهات الإصلاح والتحديث
17	ج- عوامل النجاح والفشل من التجارب الدولية والعربية
17	1- التجربة اليابانية
18	2- التجربة الأمريكية
19	3- التجربة البريطانية
20	4- التجربة المصرية
20	5- التجربة الصينية
21	6- تجربة الإمارات
22	7- التجربة الأردنية
23	8- التجربة السعودية
25	ثالثاً- تدعيم ريادة الأعمال في العالم العربي
25	أ- البيئة الاستثمارية والتجارية
27	ب- البنى التحتية التقليدية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

- ج- كيف نتجاوز عقبة التمويل؟ 29
- 1- تطوير أدوات تمويلية جديدة 29
- 2- تقديم برامج دعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يخص التمويل 30
- 3- وضع برامج لضمان الائتمان 30
- 4- تطوير قدرات المؤسسات المالية في ما يخص الإقراض للشركات الناشئة 31
- 5- الشفافية والإفصاح المحاسبي 31
- 6- إنشاء مؤسسات متخصصة للاستعلام الائتماني 31
- د- دعم الاستثمارات الشبابية في قطاعات الاقتصاد المعرفي والمجالات ذات الأولوية 31
- هـ- السياسة العربية المشتركة - كي لا تبقى النجاحات العربية جزراً منعزلة 33
- رابعاً- الخلاصة والتوصيات 37
- المراجع 41

تقديم

تشكل هذه الدراسة جزءا من النشاطات والمنتجات البحثية التي يوجهها اتحاد الغرف العربية لدعم ريادة الأعمال في العالم العربي. وتهدف إلى تحديد مرتكزات تدعيم ريادة الأعمال لتأخذ موقعا محوريا في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. وتتناول استعراضا لدور هذا القطاع الحيوي والناشئ في التنمية الاقتصادية العربية، وأهميته في استثمار الطاقات الشبابية للعبور إلى مستقبل واعد يواكب احتياجات التقدم ومتطلبات العصر الحديث. كما تتناول بالتفصيل الصعوبات التي تواجه رواد الأعمال في الدول العربية، وتحدد الثغرات الماثلة، وعوامل النجاح استنادا إلى قراءة متأنية لعدد من التجارب العالمية والعربية، وصولا إلى اقتراح الآليات الوطنية والعربية المشتركة التي من المهم إقامتها لمواكبة احتياجات تدعيم ريادة الأعمال في العالم العربي.

نعدكم بتقديم المزيد في هذا المجال الحيوي لمستقبل الدول العربية ولقضايا التنمية الأساسية التي تهمها وتهم شعوبها.

العين نائل رجا الكباريتي

الرئيس

ملخص

تتناول الدراسة ريادة الأعمال كمفتاح للتنمية الاقتصادية في العالم العربي، باعتبار أن ريادة الأعمال محركاً هاماً للنمو الاقتصادي عبر نشر البيئة الإبداعية، وبوصفها آلية هامة لاستحداث الأفكار الجديدة والإبداعات في السوق. واستعرضت هذه الدراسة تطور ريادة الأعمال في الدول العربية، والقيود التي تواجه طموحات ريادة الأعمال والإصلاحات المتخذة، كما تم تناول تدعيم ريادة الأعمال في العالم العربي للتغلب على المعوقات ودعم الاستثمارات الشبابية في قطاعات الاقتصاد المعرفي والمجالات ذات الأولوية للعالم العربي، بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية زيادة دور المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية في الوطن العربي، من خلال صياغة استراتيجية عربية لتنمية المشروعات الريادية لزيادة الفرص في مجال التنمية وتنوع القاعدة الإنتاجية، بحيث تتكامل مع بعضها البعض، ومع الاستفادة من تزايد حجم السوق العربية، وتشابه هيكلها الاقتصادية. كما تؤكد النتائج أهمية التنسيق بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، والتغلب على العقبات التي تواجه الدول العربية تجاه تشجيع المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة. ومن المهم أن تستهدف هذه الاستراتيجية تطوير أدوات تمويلية حديثة لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الريادية، إلى جانب تفعيل دور اتحاد الغرف العربية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم قدرتها التنافسية وتوثيق الروابط بين أعضائه، بما يعزز تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. وتدعو الدراسة إلى إنشاء هيئة بحثية إقليمية بالتنسيق مع الجهات المعنية في العالم العربي لتنمية مجالات البحث والتطوير، وإلى إنشاء البورصة العربية للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إنشاء المجلس العربي لريادة الأعمال تحت مظلة جامعة الدول العربية لتنمية وتدعيم رواد الأعمال.

الكلمات الدالة: الريادة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الدول

العربية.

Abstract

The study discusses entrepreneurship as the key to economic development in the Arab world, as entrepreneurship is an important engine for economic growth through the dispersion of creative environment. It is an important mechanism for the development of new ideas and innovations in the market. This study reviews the development of entrepreneurship in the Arab countries and the constraints it faces, and the implemented reforms. It also identifies the means to strengthen entrepreneurship in the Arab world to overcome obstacles and support youth investments in the sectors of the knowledge economy and in priority areas for the Arab world, in order to serve the economic and social development process. The study emphasizes on increasing the role of small and medium-sized enterprises in the development process in the Arab world and called for setting an Arab strategy to develop entrepreneurial projects to increase opportunities in development and diversify the production base so that the Arab countries complement each other and benefit from their similar economic structures.

The study concludes by stressing the importance of coordinating between the organizations and institutes responsible for the development of small and medium projects in the Arab countries, and overcoming the obstacles that hinder their encouragement. It is important that the strategy targets the development of modern financing tools to provide the necessary finance for pilot projects. It is also essential to assume a major role for the Union of Arab Chambers in advancing and developing small and medium enterprises and in enhancing competitiveness and reinforcing the bindings between the Union's members, in order to promote the efforts and actions for economic integration between the Arab countries. The study calls for establishing a research institute that is dedicated to R&D, in cooperation between the relevant parties, and for the establishment of an Arab stock exchange for small and medium enterprises.

Keywords: Entrepreneurship, Small and Medium Enterprises, Economic Development, Arab Countries

المقدمة

لقد زاد الاهتمام بموضوع ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة، بسبب التقدم التكنولوجي والعلوامة، وزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص حتى يكون له دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم وهذا له أثر واضح في بيئة الأعمال، والبيئة التنافسية للمنظمات المحلية والدولية.

والريادة "Entrepreneurship" ليست ظاهرة جديدة، وليست نتاج القرن العشرين، بل استخدمت هذه الكلمة لأول مرة من قبل الاقتصادي ريتشارد كانتيلون (R.Cantillon) عام (1680-1734م)، وجان باتيست ساي (B.Say) في بداية القرن التاسع عشر، وعبر عنه بنوع من الشخصية التي على استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة، وتقبل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة. ويرجع مفهوم رائد الأعمال إلى العالم الاقتصادي شومبيتر Schumpeter (1883-1950م)، إذ عرف الريادي بأنه هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح. ومن ثم فإن توافر ريادة الأعمال في الصناعات المختلفة تنشيء منتجات جديدة أو تحسن منتجات موجودة، وهذا بالتالي يساعد على التطور التجاري والصناعي، ومن ثم يدفع عملية التنمية الاقتصادية.

ويستخدم مصطلح الريادة للتعبير عن الجهود الريادية للأفراد الذين يعملون خارج نطاق المنظمات القائمة. وتؤثر الأنشطة الريادية بشكل كبير في النظم الاقتصادية السائدة في مناطق معينة من خلال بناء القاعدة الاقتصادية للمجتمع، وإيجاد فرص وظيفية جديدة للأفراد¹.

كما تشير الريادة إلى جملة الخصائص وأنواع السلوك المتعلقة باختيار الأعمال والتخطيط لها وتنظيمها وتحمل مخاطرها، وتحتاج إلى الإبداع في إدراتها، بينما يراها آخرون بوصفها الخاصية المعبرة عن مدى تميز فرد ما (أو مؤسسة ما) فيما لديه مقارنة بأقرانه، كما تعرف على أنها "عملية ديناميكية للرؤية والتغيير والابتكار، ويتقضي وجود طاقة وقدرة نحو إنشاء وتنفيذ أفكار جديدة وحلول مبتكرة"²، كما عرفت الريادة على أنها العملية التي تتضمن تحديد واستغلال الفرص التي لم يتم استغلالها قبل ذلك³.

من هذه التعريفات يمكن القول أن لريادة الأعمال مكانة كبيرة على المستوى الدولي وكذلك المحلي في الآونة الأخيرة لما قد تحققه من:

- استقلالية لعمل الأفراد وعدم الاعتماد على الآخرين.
- توفير فرص للنمو وتحقيق الإنجازات.
- المساهمة في خدمة المجتمع وتشجيع التصنيع لمقابلة احتياجات السوق المحلي وكذلك لمقابلة الاحتياجات التصديرية.
- تقليل هجرة الكفاءات من خلال توفير فرص عمل ملائمة لرواد الأعمال.
- تمثل عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما يتيح من توسع وتطور في الأعمال، وذلك في كافة المشاريع سواء صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمية، مما يدفع عملية التنمية في الدول.

وتتجه الدول العربية نحو الاهتمام بدعم التنمية المستدامة وتركز خططها التنموية للاستفادة من الإمكانيات والقدرات المختلفة لاقتصادياتها الوطنية، ولتوفير البنية الأساسية المناسبة التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة. وتحل ريادة الأعمال حالياً في مقدمة اهتمامات الدول العربية، حيث أصبح لها دوراً واضحاً وجلياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية تؤدي إقامة الأعمال الجديدة إلى خلق فرص عمل وزيادة الإنتاج المحلي، ومن الناحية الاجتماعية فإن انتشار مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع يؤدي إلى توليد روح المبادرة والابتكار والتنافس بين الأفراد، فضلاً عن حل مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول العربية، وتسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية تعاني منها معظم الدول العربية.

على أن بناء أي دولة على أسس ريادة الأعمال ليس عملية سريعة، إذ ينبغي غرس ثقافة ريادة الأعمال في المراحل الأولية من التعليم لكي يتمكن من المنافسة والنمو في ظل البيئة العالمية سريعة التغيير، وهذا يعني أن تركز كل دولة طاقاتها وإمكانياتها في الاهتمام برواد الأعمال والشركات الطموحة لبلوغ النجاح على الصعيد العالمي.

وبالتالي، تتناول هذه الدراسة دور ريادة الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، باعتبارها محركاً هاماً للنمو الاقتصادي عبر نشر البيئة الإبداعية، ولكونها آلية هامة لاستحداث الأفكار الجديدة والإبداعات وتحويلها لمشروعات جديدة تنافسية تخدم الاقتصاد القومي، مما يساهم في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلد. كما أن الطبيعة المتغيرة للمنافسة العالمية أدت إلى زيادة الصعوبات التي تواجه صناعات السياسة الاقتصادية، مما جعلها أكثر تحدياً، نظراً لزيادة طلبات البيئة التنافسية العالمية التي تطلب تنوعاً

أكبر للتنمية الاقتصادية، مما يزيد من الأهمية النسبية لدعم الشركات الصغيرة ورواد الأعمال، ولوضع التسهيلات التي يمكن بموجبها للمساعي الريادية المبتكرة أن تنمو وتزدهر.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية؛ المحور الأول يتناول تطور ريادة الأعمال في الدول العربية، والمحور الثاني: يشمل القيود التي تواجه طموحات ريادة الأعمال والاصلاحات المتخذة، أما المحور الثالث: فيتناول تدعيم ريادة الأعمال في العالم العربي للتغلب على المعوقات ودعم الاستثمارات الشبابية في قطاعات الاقتصاد المعرفي والمجالات ذات الأولوية للعالم العربي، بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ونختم الدراسة بالخلاصة والتوصيات الموجهة إلى متخذي القرار للاسترشاد بها عند اتخاذ القرار.

أولاً- تطور ريادة الأعمال في الدول العربية

أ- دور الشركات الريادية

إن الشركات الريادية سواء الصغيرة أو المتوسطة تمثل أهمية كبرى للاقتصاد الوطني، حيث تعد بمثابة لبنة أساسية للمشروعات الكبيرة، ومنافذ توزيع بين المستهلك وبين المشروعات الإنتاجية، كما تساعد على زيادة المبيعات والتوزيع، مما يخفض من تكلفة التخزين، ويساعد على وصول السلعة أو الخدمة للمستهلك بأقل تكلفة، وبالإضافة إلى دورها في تهيئة مناخ جيد للإبداع والابتكار والتطوير والتجديد، مما يساعد على رفع الإنتاجية، وترشيد الاستهلاك، وتوفير فرص عمل أكثر وتحسين استغلال الموارد المتاحة.

كما تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خدمة المجتمع وتلبي احتياجاته من منتجات وخدمات، وتساعد على تنفيذ الأفكار بشكل مستقل، وتمكن الأفراد من تحقيق طموحاتهم وأمالهم وتوفير مستقبل زاهر، ودفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال زيادة العمالة المنتجة، وإصلاح هيكل الصناعة من خلال تنوع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الادخار المحلي، أو المساهمة في زيادة حجم الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

لذا فإن الانتشار والتوسع في الشركات الناشئة يعود بالفائدة على الاقتصاديات الوطنية، ولكن بشرط وجود جهات في وطننا العربي تختص بدعم وتشجيع المشروعات الناشئة، وزيادة التوسع فيها وتقديم الدعم المادي والمعنوي لتمكينها من مواجهة تقلبات السوق، ومن التكامل مع المنشآت الكبيرة بشكل يسهم في تحسين وتطوير أداء المنشآت الريادية الصغيرة والمتوسطة.

فعند النظر إلى الدول الآسيوية، أو ما يطلق عليها اصطلاحاً النمر الأسيوية، نلاحظ أن المشروعات الناشئة فيها اكتسبت أهمية وأصبحت ركيزة لتحقيق الأهداف التنموية. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها توفر ما بين 50-60% من إجمالي فرص العمل؛ ففي كوريا الجنوبية نلاحظ أن الدولة تمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأنشأت هيئة لتطويرها خاصة في قطاع التكنولوجيا الحديثة والخدمات والسياحة. أما كندا فقد اهتمت بهذه المشروعات، وباتت تمثل أكبر قطاع لخلق فرص العمل. كما أن اليابان تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس تقدمها، حيث اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات لتشجيع المشروعات والتوسع فيها وتذليل العقبات التي تواجهها، وأنشأت معاهد للتدريب وتعليم العاملين في تلك المنشآت، ولتحفيزها على الابتكار والتجديد من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية.

ب- توسع الشركات الناشئة وأوضاعها في الدول العربية

إذا نظرنا إلى دولنا العربية، نجد أن الشركات الناشئة اكتسبت أهميتها من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توافر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. وهذه المشروعات تمثل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، وتساهم بحوالي 80% من إجمالي القيمة المضافة التي تنتجها القطاع الخاص؛ ويعمل بها حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي⁴.

أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، وتضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%. وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفي الإمارات تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع

الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي السعودية تساهم هذه المشروعات بنسبة 25% فمن الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ النسبة المثلثة في مصر بين 25-40%⁵.

وتمثل هذه المشاريع حوالي 70% من إجمالي المؤسسات العاملة في سلطنة عمان التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات، وهي الزراعة والأسماك والصناعة والخدمات السياحية. وبالنسبة لبقية دول مجلس التعاون الخليجي، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المشاريع، ففي دولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان تمثل 92%، بينما تبلغ في الكويت حوالي 78%⁶.

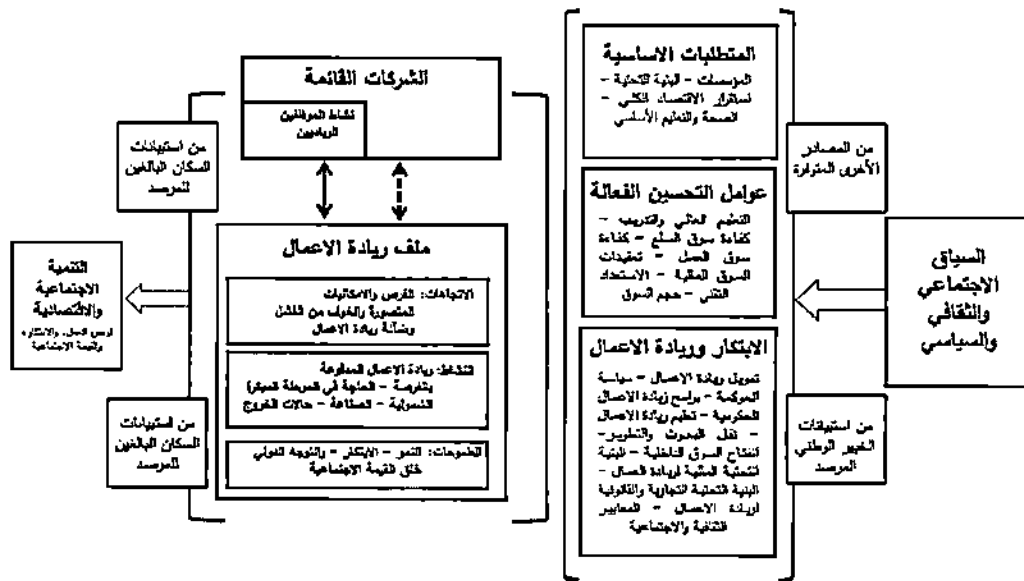
ويلاحظ أن المشروعات الناشئة في الدول العربية ما زالت تعاني الكثير من العقبات التي تعترض طريقة نموها، إلا أن التمويل يتصدرها، ويمثل أحد أهم العقبات الهيكلية التي ما زالت تواجه المشروعات الناشئة سواء الصغيرة أو المتوسطة في الدول العربية. وعلى الرغم من تواجد المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى والصناديق الاجتماعية للتنمية والجمعيات الخاصة برجال الأعمال، إلا أن هناك صعوبات بالغة وشروطاً تعرقل عمليات التمويل.

ج- المدن المرشحة كمدن ريادة الأعمال

يلاحظ من تقرير الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن هناك تصنيفاً واضحاً للدول العربية حسب مراحل التنمية الاقتصادية، فهناك مجموعة أولى للدول ضمن مجموعة الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية، وهي كل من موريتانيا والسودان واليمن، والمقترض أن تهتم هذه الدول بتحسين مؤشراتها لجذب الاستثمار، ولتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة. أما المجموعة الثانية، فتشمل مجموعة الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفاعلية وتضم الأردن والجزائر والسعودية والعراق والكويت، والمغرب وتونس ومصر. وأخيراً المجموعة الثالثة والأخيرة وهي تشمل هذه المجموعة الاقتصادية التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار في استقطاب الاستثمار وإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة متطورة مقارنة ببقية الدول وهي الإمارات، والبحرين، وعمان، ولبنان، وقطر، وبالتالي تتميز بالتطوير والتكنولوجيا والاعتماد على الإنتاج الأكثر تطوراً.

وطبقاً للمرصد العالمي لريادة الأعمال والذي يمثل اتحاد بحثي يضطلع في قياس أنشطة ريادة الأعمال في جميع أنحاء العالم، ويستخدم المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor) منهجاً شاملاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ويراعي درجة المشاركة في نشاط ريادة الأعمال ضمن الاقتصاد، مما يسهم في تحديد مختلف أنواع ومراحل ريادة الأعمال، ويقوم مرصد ريادة الأعمال على جمع البيانات المتعلقة بنسب الأفراد الذين من المتوقع أن يقوموا بإنشاء شركات جديدة، والأشخاص الذين يحاولون جاهدين تأسيس شركات جديدة، والأشخاص الذين يقومون بتشغيل شركاتهم الصغيرة، والأشخاص الذين يديرون مشاريعهم الخاصة، إلى جانب الأشخاص الذين قاموا مؤخراً بإغلاق شركاتهم، ويوضح الشكل (1) التالي النموذج التصوري لمرصد ريادة الأعمال.

الشكل (1) النموذج التصوري لمرصد ريادة الأعمال



المصدر: المرصد العالمي لريادة الأعمال، 2011.

ويوضح الشكل (1) السابق النموذج الذي يقود الأبحاث المختلفة للمرصد العالمي لريادة الأعمال، حيث يوثق نموذج المرصد العالمي لريادة الأعمال كيف يمكن لريادة الأعمال أن تتأثر بالأوضاع الوطنية، كما يوضح بأن المرصد العالمي لريادة الأعمال يراعي ثلاثة مكونات رئيسية لريادة الأعمال: الاتجاهات والنشاط والطموحات، كما يرصد المرصد العالمي لريادة الأعمال شروط إطار العمل الريادي في كل دولة من خلال الاستبيانات المتسقة للخبراء في مجال ريادة

الأعمال. ويتم تتبع مكونات ريادة الأعمال باستخدام استبيانات خاصة بالأفراد البالغين، ومن ثم يقوم المرصد العالمي لريادة الأعمال بإنشاء كل من البيانات الأصلية الكبيرة حول شروط إطار العمل المؤسسي لريادة الأعمال، والبيانات الأصلية الصغيرة حول اتجاهات ونشاط وطموحات ريادة الأعمال باستخدام منهجيته المتسقة في جميع أنحاء الدول.

ويعتمد المرصد العالمي لريادة الأعمال على الافتراضات التالية: الافتراض الأول، أن الرخاء الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على قطاع ريادة الأعمال الفعال، وهذا صحيح في جميع مراحل التنمية، ولكنه رغم ذلك يمكن أن تختلف طبيعة هذا النشاط في الخصائص والأثر، ويمكن لريادة الأعمال التي تتم بدافع الضرورة خصوصاً في المناطق الأقل تطوراً، أو تلك المناطق التي تعاني من انخفاض كبير في فرص العمل، أن تساعد الاقتصاد في الاستفادة من مبادرات التوظيف الذاتي عند توفر خيارات عمل أقل. ومن ناحية أخرى، توفر الاقتصادات الأكثر تطوراً فرصاً لريادة الأعمال نتيجة لثرواتها الكبيرة وقدراتها على الابتكار، بل وتوفر أيضاً مزيداً من خيارات التوظيف بنظام الأجر لجذب رواد الأعمال أيضاً.

وإذا كان الهدف الاستفادة من فرص ريادة الأعمال والابتكار، فإن تلك الاقتصادات تحتاج إلى ترسيخ الحوافز المبنية على الفرص، بالإضافة إلى حوافز ريادة الأعمال. ثانياً: تستند قدرة الاقتصاد على ريادة الأعمال إلى الأفراد الذين لديهم القدرة والحافز لبدء الأعمال، والذين يتم دعمهم بالتصورات المجتمعية الإيجابية عن ريادة الأعمال. وتستفيد ريادة الأعمال من مشاركة جميع فئات المجتمع بما في ذلك النساء، ونطاق من الفئات العمرية والمستويات التعليمية المختلفة والأقليات المحرومة. وأخيراً، تعتبر ريادة الأعمال مطردة النمو ومساهماً أساسياً في توفير وظائف جديدة في الاقتصاد، وتعتمد التنافسية الوطنية بشكل كبير على مشاريع ريادة الأعمال المبتكرة والتي تركز على الصعيد لدولي.

ويمكن القول أنه من خلال مراجعة التقارير الصادرة عن المرصد العالمي لريادة الأعمال العالمي من عام 2010 وحتى عام 2016، نلاحظ أن هناك مجموعة من الدول العربية المرشحة لتحل فيها ريادة الأعمال مكانة كبيرة، ويتم وضعها في التقارير الدولية نتيجة لتوسعها في المشاريع الناشئة وتوافر البنية التحتية والتكنولوجية والدعم اللازم لها وهي: الإمارات، والسعودية، ولبنان، والأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والبحرين وقطر. وعواصم تلك الدول مرشحة كمدن ريادة الأعمال، حيث نجد أن غالبية التقارير الدولية ترصد المشاريع وعدد الأفراد

الذين يقومون بإقامة المشاريع الصغيرة في هذه الدول، وترتبط بعملية التطوير والتجديد، وغيرها من المتغيرات الأخرى التي ترشح تلك الدول.

ثانياً- القيود التي تواجه طموحات ريادة الأعمال والاصلاحات المتخذة

أ- العقبات التي تواجه رواد الأعمال والشركات الناشئة

هناك الكثير من العقبات التي تحد من قدرات رواد الأعمال نتيجة التمسك بالروتين والحرص على النظم البيوقراطية وترسيخ المركزية، وغيرها من العقبات التي تحد من الابتكار والإبداع، وتتسبب بالإحباط الذي يصيب رواد الأعمال، ومن أهمها⁷:

1- المعوقات الإدارية

تعد المعوقات الإدارية أهم العقبات التي تواجه رواد الأعمال، من حيث إسهامها في تبديد الجهود المبذولة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الانتقال إلى القدرة على التخطيط، وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات التي تتكيف مع البيئة الاقتصادية. وقد اتضح أن حوالي 90% من إخفاق المنشآت الصغيرة سببه نقص مقومات إدارة تلك الأعمال⁸.

ويمكن حصر المعوقات الإدارية التي تقف عقبة أمام التجديد والابتكار لرواد الأعمال

فيما يلي:

- ضعف الخبرة التسويقية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضعف جودة المنتج، ومشكلات التعامل مع العملاء وتحصيل المستحقات منهم.
- سوء المناخ التنظيمي والانتقاد المبكر للأفكار الجديدة دون انتظار النتائج.
- سوء الظروف الاقتصادية التي تتضمن تدني الأجور والرواتب وعدم كفاية الحوافز، مما يدفع العاملين أصحاب الخبرة في المنشآت الريادية إلى التسرب منها، أو البحث عن عمل إضافي لزيادة الدخل، فيقل التركيز في العمل الأصلي، أو تقل فرص الابتكار.

- عدم القدرة على التعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه المنشآت الصغيرة في مراحل مختلفة من النمو، كتطوير المنتج وزيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الطاقة الإنتاجية.

2- المعوقات الاقتصادية والاجتماعية

هناك مجموعة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تقف كالعقبة الكؤود أمام رواد الأعمال منها:

- ضعف التمويل وصعوبة الحصول عليه

هذا يعني أن هناك صعوبات تواجه رواد الأعمال في الحصول على القروض المختلفة لتمويل مشروعاتهم نتيجة للاشترطات والإجراءات الروتينية المختلفة، ويمكن بيان مظاهر ضعف التمويل⁹.

- مغالاة البنوك والمؤسسات المالية في الضمانات المطلوبة لتمويل المشروعات الصغيرة.
- الضائلة النسبية لحجم القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات المصرفية.
- تعقد الإجراءات المطلوبة للحصول على القروض.
- اتجاه البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات الكبيرة وانخفاض تمويل المشروعات الصغيرة.
- تدخل المؤسسات المصرفية وفرض الوصاية على المشروعات الصغيرة.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.
- عدم توعية المستثمر في المشروعات الصغيرة بفرص التمويل الأجنبي المتاحة.

- انخفاض الطلب على منتجات المشروعات الصغيرة نتيجة للركود الاقتصادي

حيث أن الركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات بشكل عام، مع محدودية القدرة الشرائية للأفراد، ويترتب عليه وجود فائض في الطاقة الإنتاجية، مما يحد من قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار، وقد يؤدي إلى الإفلاس.

- مشكلات استثمارية

وتتمثل أهم مشكلات الاستثمار في تعدد التشريعات، وما يترتب عليها من تضارب وتعطل في الأعمال نظراً لكثرة وطول الإجراءات المطلوبة من المنشآت الصغيرة خلال فترة التأسيس، مع ضعف الحوافز أو الامتيازات، وخصوصاً الإعفاءات الجمركية، أو أسعار الفائدة المدعومة على القروض، أو الافتقار إلى أسعار طاقة مدعومة.

- نقص المعلومات

أهم المشكلات التي تواجه رواد الأعمال هي نقص المعلومات التي تحد من دور رواد الأعمال¹⁰، فنجد هناك نقص في المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص المعلومات عن الأنظمة والقرارات الحكومية، كأنظمة تسجيل المشروعات والحوافز والضرائب والتأمينات الاجتماعية وقوانين العمل، بالإضافة إلى تكرار النشاط الواحد في نفس المنطقة لعدم توافر خريطة توضح المشروعات الصغيرة.

- المشكلات الاجتماعية

هناك مشكلات اجتماعية قد تؤثر على المنشآت الصغيرة، وخصوصاً التقاليد والأعراف السائدة، وبالتالي تؤثر على عملية التسويق للمنتج.

- مشكلات تسويقية

الافتقار إلى الخبرات التسويقية في التعامل مع مشكلات ظهور منتجات جديدة بديلة وبتكلفة أقل، أو انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات، وعدم القيام بالبحوث التسويقية، وعدم توافر معلومات عن السوق والمستهلك.

3- ضعف كفاءة الموارد البشرية العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هناك الكثير من المنشآت الصغيرة يفتقد إلى السجلات المالية المحاسبية المنتظمة لعدم تواجد محاسبين أكفاء، وعدم فصل الذمة المالية للمشروع عن الملكية الخاصة لصاحب المشروع، وعدم توافر الكوادر البشرية التي تقوم بالتخطيط والتنظيم والرقابة نتيجة ضعف التأهيل العلمي وانخفاض مستوى التدريب، وعدم رغبة بعض العاملين في المنشآت الصغيرة في تطوير قدراتهم ومهارتهم¹¹.

4- المعوقات الفنية

ضعف الدعم الفني والتدريبى والتكنولوجى للمشروعات الصغيرة، وضعف إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات بالمعلومات الفنية الخاصة باستخدام الآلات والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى انخفاض جودة الإنتاج، بالإضافة إلى صعوبة توفير الآلات والمعدات لعدم توافرها أو صعوبة استيرادها من الخارج.

ب- اتجاهات الإصلاح والتحديث

هناك اتجاهات للإصلاح والتحديث، وذلك فيما يتعلق بتشجيع وتدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً المشروعات الريادية، ومن هذه الاتجاهات والتي بدأت في دول مثل السعودية والإمارات والأردن ولبنان، ما يلي:

1- دمج ريادة الأعمال في النظام التعليمي: حيث اتجهت بعض الدول العربية السالفة الذكر نحو نشر ثقافة الريادة في المراحل التعليمية، وخاصة في التعليم العالي، لترسيخ مهارات الإبداع والمخاطرة، ووضح برامج تعليمية على مستوى التعليم العالي. ولكن اعتقد من خلال التجارب الدولية، وجب على كافة الدول العربية نشر ثقافة الريادة في المراحل التعليمية المبكرة، وخصوصاً في المدارس الابتدائية، مع التركيز على إعداد الأنشطة التي تحث التلاميذ على المشاركة الفعالة والمبادرات الشخصية، وكذلك في المراحل الإعدادية والثانوية لتقديم تعليم ريادة الأعمال، مع دراسة حالة مبنية على نماذج الأدوار، ودمج المحتوى الإلكتروني في المناهج الدراسية.

2- اتجاه بعض الدول العربية وخصوصاً السعودية والإمارات والأردن وعمان إلى وضع برامج تدريبية لتعزيز مهارات ريادة الأعمال لخريجي الجامعات. ولكن اعتقد أن البرامج التدريبية لابد أن تستهدف جميع الفئات وتواكب التغيرات في سوق العمل، وتستهدف الأفراد الذين يسعون أو بالفعل ينخرطون في أعمال تجارية صغيرة، مع شمولها كافة الدول العربية.

3- اتجاه بعض الدول العربية وخصوصاً الإمارات والسعودية وعمان والبحرين بربط النظام التعليمي بقطاع الأعمال، وخصوصاً على مستوى التعليم العالي، وبشكل يسمح للقطاع الخاص أن يساعد المؤسسات التعليمية في تحديد وتقديم البرامج التعليمية والتدريبية التي تعزز طرق التفكير الإبداعية والريادية.

- 4- اتجاهات الدول العربية نحو نشر ثقافة الريادة من خلال بعض وسائل الإعلام، ولكن يجب على كافة الدول العربية والتي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تستخدم التليفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي كأدوات محورية في نشر ثقافة ريادة الأعمال، وينبغي أن تستهدف نطاقاً أوسع من أفراد المجتمع.
- 5- اتجاه بعض الدول العربية، والتي منها مصر والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان والأردن إلى تقديم الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن لا بد من تيسير الإجراءات الخاصة للحصول على القروض بفائدة منخفضة في الدول العربية من المؤسسات المصرفية داخل الدولة، كما يجب على الجهات الحكومية والقطاع الخاص أن تقوم بتدعيم وتعزيز التمويل للمشاريع الريادية.
- 6- اتجهت بعض الدول نحو وضع تشريعات تشجع على الريادة للأعمال. ولكن يجب على الدول العربية أن توفر المزيد من التشريعات والبيئة القانونية التي تعزز ريادة الأعمال، وأن تكون أكثر بساطة وأكثر مرونة من القوانين التقليدية، وهو ما تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وألمانيا والمملكة المتحدة.
- 7- لنجاح ثقافة ريادة الأعمال لا بد من توافر بنية تحتية مناسبة كالمواصلات والكهرباء والطرق والبريد والنقل والخدمات المساندة، ولا بد من توافر معلومات حديثة ودقيقة لدعم بيئة ريادة الأعمال.

ج- عوامل النجاح والفشل من التجارب الدولية والعربية

عند النظر إلى التجارب الدولية والعربية نجد أن هناك تعزيزاً للسلوك الريادي في مرحلة مبكرة في الأطفال والشباب، لإعداد أجيال لديها الرغبة والقدرة على تحقيق التميز والابتكار من خلال تطبيق أفكار ابتكارية تسعى إلى التحسين والتطوير المستمر عبر تعزيز الأنشطة والمبادرات الريادية، ووضع برامج دراسية في مراحل مبكرة، والتشجيع على الاستمرار في الإبداع والابتكار، ونشر ثقافة الريادة، ونستعرض في ما يلي بعض التجارب الدولية والعربية لبيان عوامل النجاح والفشل¹².

1- التجربة اليابانية

ركزت اليابان على إصلاح النظام التعليمي وقيام الجامعات في اليابان بعملية الربط والتحالف فيما بينها، وكذلك مع قطاع الأعمال. ونجد أن الجامعات في اليابان لها استقلالية عن

الأجهزة الحكومية في تطوير برامجها التعليمية وتطوير مواردها البشرية، وربط المخرجات الجامعية بسوق العمل. واتجهت الجامعات إلى توقيع اتفاقيات مع قطاع الأعمال أنشئت بموجبها منظمات أعمال ريادية لجيل الشباب، كما اتجهت إلى وضع معايير لتحقيق الجودة التعليمية التي تعزز الإبداع والابتكار والريادة، مما ساهم إلى حد كبير في خلق جيل مبتكر وريادي في اليابان.

كما أن هناك تكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة، ودعم حكومي لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومنهجها التمويل المناسب لتحقيق قدرات تنافسية مرتفعة¹³.

وقامت الحكومة اليابانية بدعم المشروعات الصغيرة من خلال التمويل المالي المباشر من قبل المؤسسات المالية للدولة، والتأمين ضد الديون المتعثرة من خلال ضمان الدولة تغطية الخسائر التي تتعرض لها المؤسسات المالية عند عدم سداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة للقروض التي تحصل عليها، كما تقوم الحكومة اليابانية بتوفير الدعم الفني والمهني والتشريعي والمؤسسي للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الدعم التسويقي، حيث تحدد الحكومة اليابانية مشترياتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنوياً، مع إلزام المنظمات الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه الصناعات كشرط للحصول على العقود والمناقصات الحكومية التي تعلنها الحكومة اليابانية¹⁴.

2- التجربة الأمريكية

نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بشكل مستمر نحو تعزيز الريادة من خلال إقامة أسبوع الريادة كل عام بهدف حفز الشباب على ممارسة العمل الريادي من خلال الفعاليات والمبادرات، مثل خطط العمل والمسابقات والمحاكاة، وورش العمل المختلفة. وإلى جانب ذلك، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصميم مواقع تعليمية على الإنترنت تتيح التعرف على قدرات الطلاب أو التفاعل مع المعلمين، وذلك بهدف استكشاف قدرات الطلاب الريادية، فضلاً عن المراكز الريادية التي تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية وتقدم برامج تعليمية وتدريبية للشباب الريادي، وكذلك المساعدات للنساء والرجال في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي تساعدهم على تعزيز قدراتهم¹⁵.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بشتى الوسائل لتعزيز الريادة في المجتمع الأمريكي، من خلال حملات إعلامية واسعة النطاق لتناول قصص النجاح لرواد الأعمال بهدف تشجيع الشباب من مختلف الأعمال على الريادة والعمل الحر لتنمية الاستعداد والتوجيه الإيجابي نحو العمل الريادي¹⁶.

وإذا نظرنا إلى النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية، فنلاحظ أن الجامعات الأمريكية تقدم برامج تعليمية في تخصص الريادة. واتجهت كثير من الجامعات في العالم إلى اتباع هذا النهج. كما اتجهت الجامعات الأمريكية إلى تنظيم مسابقات لتشجيع دور الريادة بين الطلاب، فمثلاً يقدم معهد ماساتشوستس جائزة قيمتها 50 ألف دولار أمريكي للباحثين والطلاب المتميزين في المشروعات الريادية، وتمنح جامعة يال (Yale) الأمريكية جوائز بنفس القيمة، بالإضافة إلى تدعيم الفائزين من خلال الدعم التدريبي والمتابعة¹⁷.

3- التجربة البريطانية

أنشأت المملكة المتحدة برامج تعليمية للريادة في العديد من الجامعات، مع تركيزها على نقل المعرفة والتكنولوجيا في جميع مراحل التعليم، بهدف تعزيز وتدعيم قدرات الطلاب في مرحلة مبكرة من عمرهم على ممارسة العمل الريادي¹⁸.

ومن هذه الجامعات التي طورت التعليم الريادي جامعة شيفلد التي جعلت تعليم الريادة برنامج دراسي أساسي من برامجها الدراسية، مع ربطه بالعلوم والهندسة، والعمل على نشر ثقافة الريادة من خلال الجوانب العلمية للبحث العلمي للحصول على المعرفة¹⁹.

وأنشئت الحكومة البريطانية المجلس الوطني لخريجي الريادة لتعزيز وتدعيم ثقافة الريادة في بريطانيا، وإقامة شراكة بين المجتمع الأكاديمي وقطاع الأعمال، وعملت حملات لتعزيز مفهوم الريادة لدى الشباب، بهدف إنشاء جيل مبتكر ويتميز في أعماله. كما خصصت حوالي 30 مليون جنيه استرليني لدعم 12 مركزاً ريادياً في بداية القرن الواحد والعشرين، بهدف تأسيس مراكز ريادية لتسويق الأبحاث وتبني الريادة العلمية ودمج ثقافة الريادة في البرامج الدراسية، وقامت بإضافة 10 مليون جنيه استرليني لتعزيز النجاحات في المراكز الريادية.

كما اتجهت الحكومة البريطانية إلى تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة التمويل، ووضع برامج لتدريب المنشآت الصغيرة ومساعدة المشروعات على أساسيات المهارات اللازمة من خلال برامج لتدريب العمال²⁰.

4- التجربة المصرية

اتجهت الحكومة المصرية إلى زيادة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تساهم في مجال التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

- إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991، للمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال التركيز على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها عن طريق الدعم الفني والمالي.
- إتاحة التمويل للمروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك التجارية، والتي تسعى الدولة لحثها لوضع مبادرات بأسعار فائدة منخفضة لزيادة عدد المشروعات الصغيرة.
- تقديم برامج ضمان بنسبة 50% من الائتمان المصرفي للمروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.

ومع ذلك، فإن المشروعات الصغيرة لم تحظ بالهياكل التنظيمية اللازمة لنجاحها، كما أن عدداً كبيراً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد واجهها الإفلاس والإنهيار نتيجة عدم توافر الدعم اللازم. وعلى الرغم من الصعوبات، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحتل 93% من القطاع الخاص، كما توفر فرص عمل لثلاثي القوة العاملة في مصر.

5- التجربة الصينية

تهتم الصين بالمروعات الصغيرة لعدة أسباب، منها تأثير إنتاجها على الوضع الاقتصادي الكمي، وبوصفها عنصراً مؤثراً في استقرار المجتمع. ومن أهم إجراءات تنشيط المشروعات الصغيرة في الصين:

- إصلاح الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة أولاً من خلال بيعها ونقل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص القادر على تدبير ثمنها.

- قررت الصين أيضاً إقامة مناطق التنمية الصناعية والتكنولوجية من خلال توفير القوة العاملة الرخيصة والمواد الخام والموارد المالية لتعزيز بناء البيئة الأساسية في المناطق الجديدة.
- تهيئة مناخ مشجع للاستثمارات بجميع أشكالها، حيث تعفي الحكومة المشروعات الجديدة من الضرائب في العامين الأول والثاني، ولا يبدأ حساب الإعفاء من تاريخ بدء العمل أو الإنتاج التجريبي، بل من أول توزيع للأرباح، وبعد ذلك تدفع الشركة نحو 20% من الأرباح كضرائب، وتحتجز الباقي لتمويل البحوث والتطوير والتوسعات والإحلال والتجديد. كما تعفى واردات الخامات والآلات من الجمارك.
- تهتم الصين بسن التشريعات والقوانين وتعديل السياسات الاقتصادية والاستثمارية بهدف التطوير المستمر للجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- على الرغم من نجاح التجربة الصينية، إلا أنها دائماً تعيد ترتيب نفسها كل فترة في ما لو ثبت لها وجود أي شكل من أشكال الخلل الذي يجب استيعابه أو معالجته.

6- تجربة الإمارات

أدركت حكومة الإمارات أن ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب أن يمثل عماد استراتيجيتها، بهدف أن تصبح اقتصاداً قائماً على المعرفة يتمتع بالقدرة التنافسية، باعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أي اقتصاد نام، ومحركاً للإبداع وفرص العمل والاستثمار. وقد وضعت ذلك في حساباتها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الإمارات 2021)، مع تركيزها القوي على شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتوجه الحكومة الدعم نحو تهيئة بيئة تشريعية مناسبة تحفز وتعزز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتمى وتطور إبداعات رواد الأعمال. ويشكل رواد الأعمال للشركات الجديدة حوالي 4.1% من السكان البالغين في الدولة، كما يشكل رواد الأعمال الناشئين الذين يسعون نحو تأسيس شركات أعمال نسبة 3.9% من السكان، أي تقريباً 8% من السكان البالغين هم ضمن نشاط ريادة الأعمال، وهذا يعني أنه يمكن اعتبار 8 أفراد من بين كل 100 بالغ في الدولة رواد أعمال في مرحلة مبكرة²¹.

وقد تم تدشين صندوق خليفة لتطوير المشاريع في عام 2007 لترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز الإبداع والابتكار وتحقيق النمو المستدام للشركات الإماراتية الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر الصندوق إحدى الهيئات الحكومية الرائدة التي حقزت تأسيس أكثر من 460 مشروعاً جديداً مع ضخ رؤوس أموال تزيد عن 760 مليون درهم إماراتي²².

كذلك فإن مؤسسة مجموعة راشد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، والمعنية بتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قد مدت يد العون لعدد من رواد الأعمال الإماراتيين لتحقيق أحلامهم. وكذلك برنامج الشيخ سعود بن صقر لدعم مشاريع الشباب، ومؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية (رواد) بهدف تقديم العون والمساعدة المالية وغير المالية لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك تم استحداث مجلس تنمية المنطقة الغربية في أبو ظبي (برنامج استشارة)، بالتعاون مع المتخصصين في القطاع الحكومي والخاص لعرض خدماتهم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة²³.

7- التجربة الأردنية

بذلت الحكومة الأردنية جهوداً مخلصاً في دعم وتعزيز ريادة الأعمال²⁴. من خلال تأسيس جمعية الرواد الشباب عام 1998، كمؤسسة غير ربحية تهدف إلى إيجاد رواديين شباب والعمل على تعزيز قدراتهم من خلال التعليم والتدريب والدعم لرفع مستوياتهم. كما قامت بإنشاء مركز المملكة رائياً للريادة عام 2004 كمنظمة غير حكومية غير ربحية لدعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الخدمات اللازمة لتنمية الريادة وتسويق التكنولوجيا، وتوجيه جهود المركز نحو طلبة الجامعات والباحثين والمخترعين وأصحاب المبادرات الشخصية، وتقديم الاستشارات لتطوير الروح الريادية.

كما تنتشر حاضنات الأعمال في الأردن، كنموذج ريادي فعال لجيل الشباب، وخصوصاً حاضنات الأعمال التكنولوجية في كثير من الجامعات الأردنية، كجامعة اليرموك لخدمة الطلاب الرياديين. وتم إنشاء صندوق التمويل للمشروعات الريادية للشباب، إلى جانب المبادرات المحفزة للروح الريادية.

اتجهت السعودية نحو تعزيز روح الريادة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء عدد من الصناديق الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة، وكذلك المشروعات الريادية الخاصة بالمرأة، كنموذج الأسر المنتجة، بالإضافة إلى إتاحة التمويل الميسر دون فوائد للمشروعات الصغيرة، فضلاً عن ترويج الإنتاج والابتكار لرواد الأعمال المتفوقين من خلال إشراكهم في المحافل الدولية لريادة الأعمال.

كما اتجهت السعودية نحو تدريس مقررات الريادة في مراحل التعليم المختلفة للتعليم العالي في المعاهد والجامعات، بهدف غرس مفاهيم الريادة في نفوس الطلاب، ونشر ثقافة الريادة لتكون العماد لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأن العنصر البشري أهم عامل في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من استعراض هذه التجارب، نجد أن الأكثر فعالية هي التجارب الخاصة بالدول المتقدمة، سواء اليابانية أو الأمريكية أو البريطانية أو الصينية، لأن هذه التجارب تميزت عن بقية التجارب في نشر ثقافة الريادة من خلال مؤسساتها التعليمية، سواء المعاهد أو الجامعات التي تشجع الرياديين، وترعى مشروعاتهم، كما أنها تدرس المقررات الخاصة بالريادة، مع وجود برامج تعليمية كاملة لتعليم الريادة، واعتبار بعض الجامعات الريادة إحدى التخصصات التي تمنح فيها درجات البكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه، ولم تكن فقط بالتعليم العالي، بل جعلته في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي لغرس مفهوم الريادة في نفوس الأطفال والشباب في مرحلة مبكرة، كما قدمت حملات إعلامية منظمة لدعم ثقافة الريادة لدى جميع أفراد المجتمع كافة ولم تقتصر على فئة بعينها.

وتسعى هذه المنشآت نحو تحقيق الريادة على المستوى المحلي الذي تعمل فيه، ومن خلال التفوق والابتكار، ولكن هذا في كثير من الأحيان لا يؤدي إلى الوصول للريادة، ولذلك تلجأ بعض المؤسسات إلى المنافسة على الريادة على المستوى الإقليمي، والتفوق على قريناتها في المنطقة، ولكن قد يرى البعض أن ذلك لا يرقى إلى مستوى الريادة، فالريادة هي المنافسة على التفوق على المستوى الدولي أو العالمي. لذا فإن الريادة تتضمن القيام بأنشطة الأعمال المختلفة خارج الحدود القومية، والتي تقابلها مخاطر مرتفعة لكن قد تحقق لها غاياتها التي تصبوا إليها وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة²⁵.

ويمكن تلخيص عوامل النجاح والفشل في التجارب الدولية والعربية في الجدول التالي:

جدول (1): عوامل النجاح والفشل في التجارب الدولية والعربية

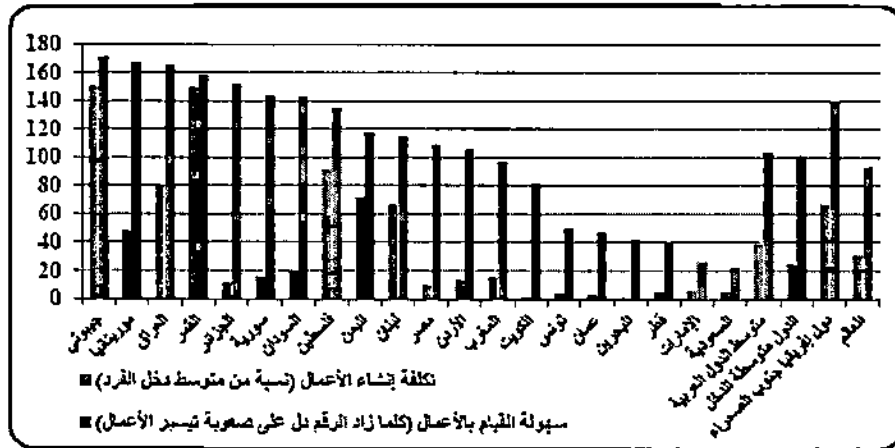
عوامل الفشل	عوامل النجاح
1- إغفال استخدام وسائل الإعلام في نشر ثقافة ريادة الأعمال إلا في المراكز المتخصصة بريادة الأعمال وحاضنات الأعمال.	1- نشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال وسائل الإعلام
2- قلة عدد المراكز الريادية التي تقدم الدعم والعيون للمشروعات الريادية.	2- الاتجاه نحو غرس ثقافة ريادة الأعمال في البرامج التعليمية في مراحل مبكرة، وكذلك تقديم برامج تعليمية متكاملة في ريادة الأعمال تمنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في ريادة الأعمال.
3- ضعف الترابط والتواصل بين الرياديين، والتواصل بين الرياديين وخبراء الريادة، والاتجاه إلى دعم المشروعات الكبيرة فقط.	3- عقد مؤتمرات بالاشتراك مع الغرف التجارية والمؤسسات التمويلية بهدف حفز الشباب على ممارسة العمل الريادي.
4- إن برامج الريادة تركز فقط على الطلاب وشباب الخريجين دون جميع فئات المجتمع.	4- إنشاء عدد من المراكز الريادية على مستوى الدولة لتقديم برامج تدريبية وتعليمية للرياديين.
5- إجراءات وصعوبات عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتزايد الأعمال الروتينية للحصول على التمويل.	5- تقديم جوائز مادية وشهادات تقدير للمتميزين في المشروعات الريادية، خصوصاً في الجامعات في الدول المتقدمة.
	6- منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة لتساعدهم لتعزيز الريادة في أنشطتهم.
	7- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
	8- تقديم الدعم المالي من المؤسسات المالية والبنوك في شكل قروض ميسرة السداد ونسبة فائدة منخفضة بدعم وضمانة من الدولة.

ثالثاً- تدعيم ريادة الأعمال في العالم العربي

أ- البيئة الاستثمارية والتجارية

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة والريادية تواجه كثير من العقبات في البيئة الاستثمارية والتجارية، مثل عدم ملائمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، ونقص المعلومات، وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار. وكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاع غير الرسمي وغير قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية. وهناك معوقات تتعلق باللوائح والتشريعات والقوانين المرتبطة بقطاع الأعمال ومناخ الاستثمار، ويقع أغلب الدول العربية ضمن الدول ذات الحرية المحدودة أو شبه الغائبة، وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الأردن بأفضل البيئات المؤسسية المساندة للأعمال. ومن ناحية أخرى، فإن وضع عدد من الدول العربية بالنسبة لسهولة القيام بالأعمال وتكلفة إنشاء الأعمال، والتي ترتبط بشكل وثيق بكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف ليس بأفضل من الدول النامية بنفس مستوى الدخل²⁶.

الشكل (2): تكلفة وسهولة الاعمال في الدول العربية لعام 2012



المصدر: مؤشرات التنمية الدولية 2012 - البنك الدولي.

ويتجاوز عدد إجراءات تأسيس المنشآت الناشئة في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك عدد الإجراءات في الدول النامية والبالغ 8 إجراءات، حيث يبلغ ذلك العدد 14 إجراء في الجزائر، 12 إجراء في الكويت، 11 إجراء في كل من جيبوتي

وفلسطين و10 في كل من العراق والسودان وتونس، كما يلاحظ ارتفاع متوسط الوقت اللازم لبدء ممارسة الأعمال في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 30 يوماً، وكذلك متوسط الدول متوسطة الدخل المقدر بحوالي 35 يوماً، حيث يبلغ ذلك المتوسط 47 يوماً في العراق، و48 يوماً في فلسطين، و40 يوماً في اليمن، 37 يوماً في جيبوتي، 36 يوماً في السودان، وحوالي 32 يوماً في الكويت²⁷.

فلا بد من تدعيم ريادة الأعمال في العالم العربي من خلال توفير بيئة أعمال مساندة متمثلة في ضمان أداء اقتصادي مستقر وسياسات تنظيمية متسقة ومشجعة، وكذلك تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني لزيادة قدرة الشباب على الابتكار، كما يمكن دعم مساهمة منشأة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الابتكار، وخصوصاً في الجانب الاجتماعي، فلا يمثل تعظيم الأرباح هدف أساسى بقدر تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل إيجاد حلول مبتكرة للبطالة والإقصاء الاجتماعي والمساعدة في الاندماج في سوق العمل والتدريب وتوفير الرعاية لكبار السن، والمساهمة في تطوير الأنشطة والمحافظة على البيئة. ويمكن تشجيع تلك المشاريع من خلال بيئة تشريعية واستثمارية ملائمة، وتشجيع مساهمتها في مناقصات المشاريع التي تحتوي على مكونات اجتماعية.

وأكدت المسوحات الخاصة بالمنشآت في مختلف أنحاء العالم أن من بين المعوقات الرئيسية التي تشكو منها المنشآت في مجال البيئة الاستثمارية التجارية كل من تعقيدات الإجراءات التنظيمية، وارتفاع معدلات الضريبة، والممارسات غير العادلة من جانب القطاع غير الرسمي، والفساد. وتبين أيضاً أن المنشآت الريادية في الدول العربية تشكو من نفس المعوقات السالفة الذكر مع اختلاف أهميتها.

ومن الإجراءات المقترحة لتدعيم ريادة الأعمال في الدول العربية:

- تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق والضمانات وقوانين العمل، من خلال التجارب المختلفة في دول العالم نلاحظ أن تبسيط إجراءات وتخفيض تكلفة تأسيس المنشآت، ومن حيث سن قوانين إفلاس واضحة تضمن حق المستثمر في حالة تصفية المنشأة أو رغبته في بيع حصته. كما أوضحت التجارب أن الدول التي تتبع سياسة "الشباك الواحد" لتبسيط إجراءات بدء النشاط، وتستخدم نظام تسجيل الكتروني أو عن بعد، وتوفر بيئة أعمال مستقرة دون تغييرات متكررة أو مفاجئة للقوانين والتشريعات، وتقل فيها مظاهر الفساد يتواجد بها عدداً أكبر من المنشآت.

كذلك أن هناك قوانين هامة، مثل قوانين ضمانات الاستثمار التي تبسط إجراءات الحصول على تمويل بفائدة ميسرة للمنشأة، وفي نفس الوقت الذي تخول للممولين الحصول على حقوقهم في حالة إخلال بعقود التمويل أو عدم القدرة على تسديد ديون دون تعقيدات أو إجراءات قضائية مطولة. كما لا بد من قوانين عمل مرنة وخصوصاً في إجراءات تعيين العمال والتسريح لتشجيع المنشآت الناشئة في ما يخص زيادة التوظيف.

- تخفيض الاعباء الضريبية وفق طبيعة المنشآت، حيث لا يكون النظام الضريبي متحيزاً ضد المنشآت الصغيرة، ولا يعاملها كمعاملة المنشآت الكبيرة، كما يجب أن يأخذ النظام الضريبي في حسبانته حجم وعمر ودرجة المخاطرة وآفاق النمو وطبيعة الأسواق للمنشآت الناشئة.

وهناك تجارب يتم فيها تخفيف الأعباء الضريبية غير المنشآت ذات النمو المرتفع لتشجيع أشكال معينة من التمويل من خلال المساهمة في رأسمال المنشآت العاملة في مجال التقنيات الحديثة والمستعدة للأفكار المبتكرة بغرض تشجيع الابتكار والتطوير والتكنولوجيا.

- تحسين النفاذ إلى الأسواق، ومن أفضل الطرق لتحسين نفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق هو تخفيض الحواجز أمام التجارة الخارجية والاستثمار وإصلاح الإطار التنظيمي الخاص بتلك المنشآت، وتخفيض تكاليف المعاملات، ومساعدة تلك المنشآت على اعتماد المعايير والمواصفات الدولية.

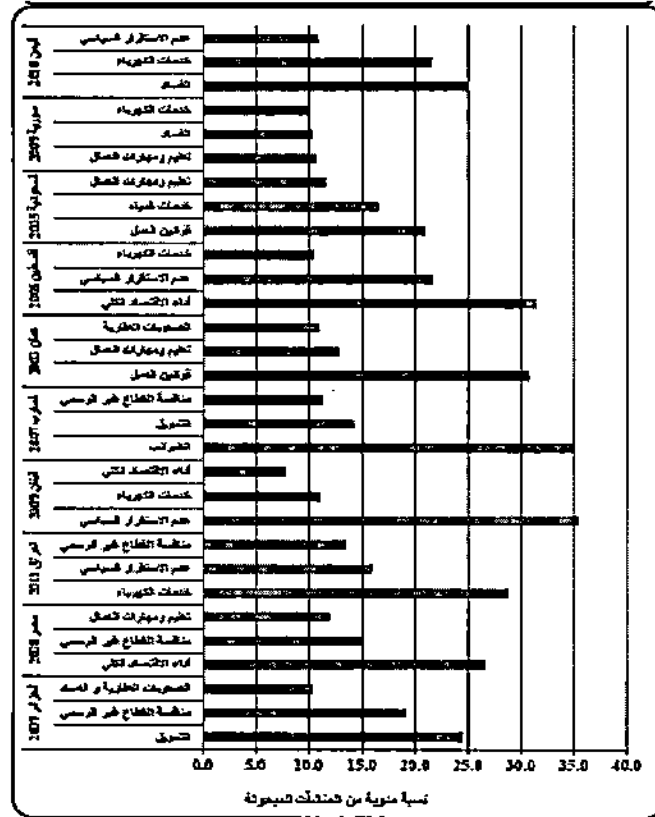
- تشجيع المساهمة في المناقصات العمومية الحكومية، ومن الوسائل التي تستخدم في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي إشراكها في المناقصات العمومية بغرض تحسين نفاذها إلى الأسواق المرتبطة بالقطاع العام، واستخدام الوسائل الالكترونية للإعلان عن المناقصات والمشاركة فيها وتذليل العقبات الخاصة بإجراءات التقدم للمناقصات وعدم الاقتصار على معيار السعر الأقل في ترسية العقود، ومن الأمثلة الرائدة ما تقول به حكومة دبي في دولة الإمارات التي تخصص نسبة 5% من العقود الحكومية لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- إدماج المنشآت في القطاع الرسمي، يدعم أنشطة التمويل لتسهيل نفاذ المنشآت الصغيرة غير الرسمية إلى التمويل بغرض مساعدتها على التطور كمرحلة انتقالية قبل التحول إلى القطاع الرسمي. والأمر يحتاج إلى سن قوانين ولوائح مرتبطة بالبيئة الاستثمارية تتبع الصرامة في تنفيذ القوانين والتشريعات ذات العلاقة لأن التراخي في تطبيق القانون هو عامل مشجع لتضخم القطاع غير الرسمي.

ب- البنى التحتية التقليدية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

من خلال التجارب المختلفة على مستوى العالم، نلاحظ أن نوعية الخدمات بما فيها الكهرباء، والنقل، والاتصالات، والأراضي الصناعية، تأتي في أعلى قائمة الصعوبات التي تتعرض إليها المنشآت في الدول النامية. ويتسبب قصور الخدمات العامة مثل الكهرباء، في تحمل المنشآت نوعين من الأعباء، وهي الخسائر المباشرة المتأتية من انقطاع في تلك الخدمات، وما تمثله هذه الأعباء من عوائق أمام نمو المنشآت الصغيرة وتوسعها، وبالتالي فإن تطوير البنى التحتية بكل مكوناتها تعتبر من الأولويات، خاصة وأنها تمثل أحد أبرز العوامل التي تعزز قطاعات الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف، ودعم التنافسية في المنشآت الريادية، والذي يوضحه الشكل (3) التالي²⁸:

الشكل (3): المعوقات المختلفة من وجهة نظر الشركات الناشئة في بعض الدول العربية



المصدر: قاعدة بيانات مسوحات المنشآت - البنك الدولي.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً ضرورياً لتحسين النفاذ ولمعرفة الأسواق وزيادة القدرة التنافسية. ولكن تبقى المنشآت الناشئة في بعض الدول العربية بطيئة في تبني

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد ترجع لأسباب مرتبطة بالمنشأة نفسها، مثل عدم رغبة صاحب المنشأة، وعدم توفر الموظفين المتخصصين، وقلة المعلومات اللازمة حول التقنيات المتوفرة، وارتفاع تكلفة الاستثمار في تلك التكنولوجيا²⁹.

ج- كيف نتجاوز عقبة التمويل؟

لقد انكبت جهود كثيرة من المنظمات الدولية المختلفة في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والمؤسسات البحثية بهدف تحديد سبل تحسين نفاذ الشركات الناشئة إلى التمويل، وتشمل الاقتراحات التي تمخضت من واقع التجارب المختلفة، للتغلب على عقبة التمويل التي تواجه المنشآت الناشئة ما يلي³⁰:

1- تطوير أدوات تمويلية جديدة

تحتاج المنشآت الريادية، سواء الصغيرة أو المتوسطة إلى موارد تمويلية جديدة، وذلك فيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل في المدى القصير، أو الموارد المالية الضرورية لتحقيق استثمارات جديدة. ومن بين خيارات التمويل قصير الأجل المتاحة خدمات شراء وبيع الديون، وتقديم الضمانات قصيرة الأجل لأنشطة التصدير، والتسهيلات التجارية والتمويل الصغير. أما أدوات التمويل متوسط وطويل الأجل، فتشمل الإيجار التمويلي، والمساهمة في رأس المال، وصناديق الأسهم الخاصة، وخطوط الائتمان التي تقدمها المؤسسات التمويلية الدولية إلى المؤسسات التمويلية المحلية التي تقرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورأس المال المخاطر لتمويل المشاريع الريادية الجديدة.

ويجب القول أن هناك إمكانيات تطويرية، وخصوصاً في صناديق الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر، وبخاصة في ظل تطور التمويل الإسلامي في الدول العربية، والتي تتماشى أهدافها وآليات عملها مع تلك الصناديق. وحتى يمكن تشجيع استخدام هذه الصناديق، لابد من إيجاد روابط بين تلك الصناديق ورواد الأعمال من خلال بوابة إلكترونية لعرض الأفكار الابتكارية والتعرف على الإمكانيات التمويلية.

ويمكن للدول العربية أن تقوم بربط صناديق الأسهم الخاصة بحاضنات الأعمال التي عادة ما تمثل مركز اهتمام صناديق الاستثمار الخاصة ورأس المال المخاطر. ويجب وضع

نظام للحوافز الضريبية وغير الضريبية لاستقطاب الصناديق، وتعزيز قدرة المنشآت الريادية على الاحتفاظ بحسابات مالية منتظمة وفق الأصول المحاسبية.

والملاحظ أن نجاح مثل هذه الصناديق يتطلب تحسين جاذبية المنشآت الريادية لرأس المال، ومن بين الأدوات المتبعة في ذلك تطوير أسواق مالية موازية، خاصة بالمنشآت الصغيرة، مثل ما حدث في عدد من الدول كبريطانيا وكندا وكوريا الجنوبية وماليزيا ومصر.

2- تقديم برامج دعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يخص التمويل

لابد من زيادة وعي المنشآت الصغيرة والمتوسطة حول نوافذ التمويل المتاحة والمنتجات التمويلية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتوفير معلومات عن برامج الدعم المتاحة من مجالات إعداد الخطط الاستثمارية، وإعداد الحسابات المالية، ودراسة الجدوى، وإعداد طلبات القروض، وتعزيز حوافز تمويل المصارف للمنشآت الريادية، باستخدام وسائل غير إجبارية، مثل تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بالنسبة للبنوك التي تخصص نسبة معينة من محفظة قروضها لقائدة المنشآت الريادية، وتشجيع تلك المؤسسات نحو التوجه نحو المنشآت الريادية المملوكة للنساء ومشاريع الطاقة المستدامة والمشاريع الزراعية.

كما يمكن تقديم برامج دعم في شكل خدمات غير تمويلية للمنشآت الريادية، مثل التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي، وتحسين قدراتها التنافسية، أو الخدمات الاستشارية الأخرى.

3- وضع برامج لضمان الائتمان

إن وجود برامج لضمان الائتمان يسهم بشكل أساسي في زيادة حجم القروض إلى الشركات الناشئة، ولا بد من تطوير نظام يكفل وجود مؤسسات فعالة لضمان القروض، والتغلب على القيود الموجودة بالنظم القانونية المتعلقة بضمان القروض مثل صعوبات إنفاذ العقود، والافتقار إلى البنية التحتية المعلوماتية في ما يتعلق بتقييم الجدارة الائتمانية. وواضح في إحدى التجارب الناجحة مثل كوريا الجنوبية، في أن هناك مساهمة من جانب مؤسسات الضمان في التقييم الفني والمالي للمشاريع المطروحة للضمان، بهدف تحسين الجوانب الفنية للمشاريع وتدعيم فرص حصولها على التمويل المناسب.

4- تطوير قدرات المؤسسات المالية في ما يخص الإقراض للشركات الناشئة

حث المؤسسات المالية على اعتماد نماذج إقراضية حديثة، وأساليب متطورة لتصنيف المقترضين وتقييم طلبات القروض، والبعد عن التحيز في تلك المؤسسات ضد المنشآت الصغيرة والمتوسطة لصالح المنشآت الكبيرة. وهنا يجب على جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية أن يقوموا بتعزيز المهارات الإدارية، وتقديم خدمات تنمية الأعمال لفائدة المنشآت، ومساعدتها في معالجة المعوقات التي تقف أمام نفاذها إلى التمويل، مثل الضمانات والمعلومات الائتمانية.

5- الشفافية والإفصاح المحاسبي

لا بد من الالتزام بالمعايير المحاسبية والشفافية حتى يمكن النفاذ إلى التمويل، والأخذ بأفضل الممارسات الدولية في ما يتعلق بإعداد التقارير المالية وتدقيقها لتحسين النفاذ إلى التمويل وزيادة جاذبية المنشآت الريادية الصغيرة والمتوسطة نحو صناديق الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر. ومن التجارب الدولية نجد أنها تطبق معايير أقل صرامة فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والبعض الآخر من المنشآت تقوم باستخدام المعايير المعتمدة في نظام التقارير المالية الدولية IFRS.

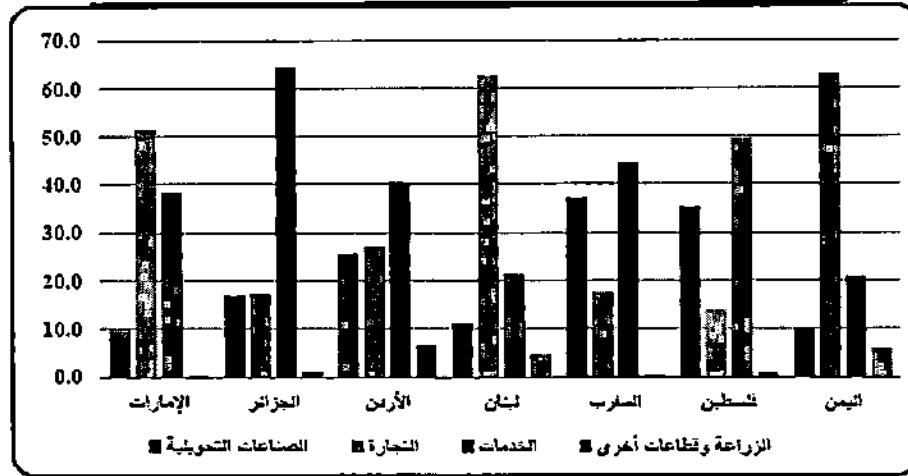
6- إنشاء مؤسسات متخصصة للاستعلام الائتماني

لأن الاعتماد على هذه المؤسسات يسهم في زيادة أقرض البنوك إلى المنشآت الريادية الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم معلومات عن عمليات القروض والتاريخ الائتماني، وفي بعض الدول مثل الهند يتوفر فيها مؤسسات متخصصة في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

د- دعم الاستثمارات الشبابية في قطاعات الاقتصاد المعرفي والمجالات ذات الأولوية

إذا نظرنا إلى التوزيع القطاعي للشركات الناشئة، سواء الصغيرة أم المتوسطة في بعض الدول العربية، كما يوضحها الشكل (4)، فطبقاً لقاعدة بيانات الشركات الناشئة في مؤسسة التمويل الدولية، والتي يتوافر عنها بيانات، نجد ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي التجارة والخدمات³¹.

الشكل (4): التوزيع القطاعي للشركات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية (نسب مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2012.

يختلف استيعاب مثل هذه المؤسسات في مختلف القطاعات، حيث نجد قطاع الصناعات التحويلية يمثل أهمية نسبية أكبر في اقتصاديات المغرب والأردن وفلسطين. ولكن يلاحظ انخفاض مساهمة الشركات الناشئة في قطاعات الاقتصاد المعرفي إلى حد كبير. لذا لا بد من تخصيص برامج مساعدة لرواد الأعمال الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة، وتزويدهم بالمعلومات وعن الأسواق وطرق الإدارة والتنظيم وتقديم الدعم اللوجستي والمؤسسي لهم من خلال التدريب المناسب، وتوفير دليل إرشادي لشباب المستثمرين، ومساعدتهم على ترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، والاستمرار، وخصوصاً في قطاعات الاقتصاد المعرفي، والذي يرتبط بالقدرات الابتكارية والتكنولوجية لهم، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين وتخفيض الأعباء الضريبية والتكاليف المتعلقة بتأسيس المشروعات الشبابية، وتحسين البنية التحتية الداعمة، ودعم قدرات المشروعات الشبابية من خلال تنظيم دورات تدريبية حول التسويق، وإعداد البيانات المالية وإدارة التدفقات النقدية، وكيفية إعداد وثائق المناقصات، والتعرف على أسواق التصدير، والحوكمة.

ومن بين وسائل الدولة التي يمكن أن تسهم في دعم الاستثمارات الشبابية في قطاعات الاقتصاد المعرفي والمجالات ذات الأهمية في الوطن العربي، العمل على دعم الابتكار للمشروعات الشبابية الصغيرة والمتوسطة، نظراً لمساهمتها في الإنتاج والتوظيف، وخصوصاً في ظل التطورات التكنولوجية، وتغيرات طبيعة الأسواق. وقد عكفت كثير من المنظمات الدولية،

وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باقتراح عدد من السياسات التي تشجع المشروعات الشبابية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في ظل الظروف الدولية سريعة التغير وخصوصاً في الاقتصاد المعرفي والقطاعات التي تستخدم التكنولوجيا، وهي:

- تطوير منظومة التعليم والتدريب؛ وتوفير بيئة أعمال داعمة للمشروعات الشبابية، وخصوصاً المرتبطة بالاقتصاد المعرفي، مثل سياسات تنظيمية متسقة ومشجعة، وضمان أداء اقتصادي مستقر، لزيادة قدرة الشباب على الابتكار وتوطين التكنولوجيا ونشرها.

- تقوية المكون المعرفي لدى المنشآت، وتحسين النفاذ إلى المعلومات؛ من خلال تقديم التدريب والمشورة لرواد الأعمال أصحاب الأفكار الابتكارية، وتطوير برامج داخل الجامعات والمعاهد للربط بين سوق العمل ومخرجات التعليم، وتوفير فرص لتمويل إطلاق المشاريع المبتكرة، وتنظيم مقابلات لأفكار المشاريع الجديدة، وتسهيل الحصول على براءات الاختراعات وتقديم خدمات رعاية رواد الأعمال الشباب مثل ما يحدث في النمسا (Academia plus Business)، وكذلك برنامج (Technocrats) في هولندا، والقيام بتسهيل ربط أصحاب المشاريع الشبابية الصغيرة بالمنشآت الكبيرة، وكذلك تشجيع إقامة المناطق التكنولوجية (Techno parks)³².

- تحسين النفاذ إلى المرافق والمعلومات والمعرفة اللازمة للابتكار؛ حيث يتجه عدد كبير من الدول، على رأسها استراليا، بقيام المؤسسات البحثية الممولة من القطاع العام في تقديم خدماتها للشركات الناشئة، كما تستخدم بعض الدول، وخصوصاً الدول الأوروبية أنشطة خدمات المعرفة الكثيفة (Knowledge intensive services activities) لتطوير مهارات العاملين في الشركات الناشئة من خلال جلب الخبراء والاستشاريين لمساعدتهم في تنفيذ التغييرات اللازمة في الشركات الناشئة في مجالات التسويق وتطوير المنتجات والبحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات التي تتطلب درجة كثيفة من المعرفة³³.

ه- السياسة العربية المشتركة - كي لا تبقى النجاحات العربية جزراً منعزلة

في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية سريعة التغير، وما يلاحظ في أغلب دول العالم من تنامي توجهاتها نحو إقامة تكتلات اقتصادية، أصبح لزاماً على الدول العربية أن تسعى لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وأن تسعى في لم شملها حتى تتمكن من مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، والنهوض باقتصادياتها لتحقيق الرفاهية لشعبها.

وعلى الرغم من توافر مقومات التكامل الاقتصادي من مقومات بشرية ومالية وطبيعية، وغيرها من المقومات إلا أن التكامل الاقتصادي العربي ظل يراود مكانه، ولم يحقق الأهداف المرجوة منه نتيجة لكثير من المعوقات، سواء سياسية أو اقتصادية تعترض مسيرته، فالتكامل الاقتصادي العربي مرّ بمراحل منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي في أول محاولة للتكامل الاقتصادي سنة 1953، وتمخضت هذه المحاولة عن إنشاء جامعة الدول العربية سنة 1945، ثم تلاها مشروع الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة سنة 1953، مروراً الى اتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981، ليستقر العمل العربي المشترك عند إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997، والتي تشكل الأساس لمحاولة بعث أو إحياء السوق العربية المشتركة.

وعلى الرغم من التحديات إلا أنه أصبح لزاماً على الدول العربية أن تعيد النظر في مسيرتها التكاملية وتزيد من العمل الجاد لإرساء القواعد المتينة لتحقيق ذلك، وهذا لمصلحتها، وتجنب إقصائها من معادلة العلاقات الدولية. ومن الحلول التي تساعد على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، إبراز دور القطاع الخاص من خلال إقامة المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تلك المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، لأنها تعتمد على العمالة الكثيفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالشركات الكبيرة، وبالتالي تخلق الفرص وتخفف من حدة الفقر، وتسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد، لأنها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة، وتستوعب الموارد الإنتاجية على مستوى الاقتصاد، وتنتم بالمرونة الديناميكية التي تربطها بالشركات الكبيرة، وتنتشر على النطاق الجغرافي الواسع، وتدعم روح الريادة، وتزيد من المهارات.

فهذه المشروعات الريادية تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتشكل ما يزيد عن نسبة 90% من مجموع المشروعات في العالم، وتسهم بنسبة ما بين 50-60% من الاستخدام على النطاق العالمي³⁴، كما أنها تشكل 90% إلى 95% من جملة المؤسسات الخاصة والعاملة في الدول العربية، وتسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك لا بد في البداية أن يحتل القطاع الخاص العربي مكانته في اقتصاديات الدول العربية. فعلى الرغم من تغيير دوره في العالم العربي، واتساع مساهمته في النشاط الاقتصادي، إلا أن القطاع الخاص العربي ما زال يواجه العديد من العقبات التي تحول دون قيامه بالدور المتوقع منه في توثيق أو اصر التكامل الاقتصادي العربي والتي منها:

- وجود قصور في مجال البنية التحتية اللازمة لدعم التجارة والاستثمارات العربية البينية من جانب القطاع الخاص، وخصوصاً في مجال النقل والمواصلات.
- تجاهل معظم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية ثنائية أو جماعية لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، وفي الغالب لا يتم مشاركته عند التفاوض وصياغة بنود الاتفاقية مع أنه صاحب المصلحة الحقيقية ومن ثم تأتي الاتفاقيات غير واقعية³⁵.
- وجود بعض التشريعات التي تعوق انتقال وتملك رجال الأعمال العرب للأصول لمساهمة رؤوس الأموال الوطنية في بعض المشروعات.
- استمرار العلاقات الاقتصادية العربية رهينة للعلاقات السياسية بين الحكومات، وهو ما يمثل قدراً كبيراً من المخاطرة أمام القطاع الخاص العربي، وأمام رؤوس الأموال الخاصة؛ ولذلك فإن دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي مرهون بإرادة الحكومات العربية، فإذا ما أرادت أن يكون له دوراً فاعلاً فعليها بتوفير المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص³⁶.
- يجب على الحكومات العربية دعوة القطاع الخاص للمشاركة في ترتيبات التجارة والاستثمار بين الدول العربية ليعبر عن واقع المشاكل التي يواجهها في عمله في الدول العربية المختلفة.
- مراجعة القوانين والتشريعات والتنسيق بين الدول العربية، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتنفيذ إلى الأسواق العربية والمساهمة بدور فعال في رسم السياسات الاقتصادية العربية.
- دعم الحكومات العربية للتنظيمات التي يشكلها القطاع الخاص، والأخذ بوجهات النظر التي يتبناها في قضايا العمل العربي المشترك وفي علاقات الدول العربية مع العالم الخارجي.
- تقديم الدعم من جانب صناديق التمويل العربية للقطاع الخاص العربي، وعدم اقتصار هذا التمويل والدعم على الحكومات العربية.

ويجب الإشارة هنا أيضاً أنه لا يقع عبء النهوض بالقطاع الخاص ودوره في التكامل الاقتصادي العربي على عاتق الحكومات العربية فقط، ولكن يبقى هناك واجبات على القطاع الخاص العربي للقيام بها من أجل تحقيق التكامل مع جهود الحكومات العربية، حيث أنه مطالب بدور فاعل في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال إقتناعه بأنه النسيج الأساسي للمجتمع العربي، والقيام بتحسين جودة المنتج أو الخدمة التي يقدمها للمواطن العربي والترويج للمنتجات التي تلبي احتياجات الأسواق العربية.

من هنا يجب التأكيد على زيادة دور المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية في الوطن العربي. ولا بد من صياغة إستراتيجية عربية لتنمية المشروعات الريادية لزيادة الفرص في مجال التنمية وتنوع القاعدة الإنتاجية لهذا المشروعات، بحيث تتكامل مع بعضها البعض، مع الاستفادة من تزايد حجم السوق العربية، وتشابه هيكلها الاقتصادية. ويجب أن يكون هناك تنسيق بين الدول العربية للتغلب على العقبات التي تواجه الدول العربية أمام تشجيع المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، والتي من بينها:

- إنشاء التجمعات الصناعية والتكنولوجية للمشروعات الريادية، والتي تركز على الصناعة والتكنولوجيا، أو تكون لها روابط مع المشروعات الكبيرة في المجال الصناعي والتكنولوجي.
- تعميم مراكز خدمات رجال الأعمال لتجمعات المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وحتى يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي.

كما لا بد من إيجاد أنواع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المشروعات الصغيرة في السعودية، والصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، وغير ذلك، بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتبادل الخبرات في مجالات المشروعات الريادية.

ومن المهم إنشاء مؤسسة تمويل عربية للعمل على توفير التمويل اللازم للمشروعات الريادية، إلى جانب تفعيل دور اتحاد الغرف العربية من خلال تفعيل ممارسة مهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة وتنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة

وتعظيم قدرتها التنافسية وتوثيق الروابط بينها والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين الدول العربية.

أضف إلى كل ما سبق إنشاء هيئة بحثية إقليمية بالتنسيق مع مؤسسات العمل العربي المشترك ذات العلاقة لتنمية مجالات البحث والتطوير في ما يخص المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة وتقديم خبراتها فيما يخص تطوير وتحسين جودة المنتجات لهذه المشروعات³⁷.

وأخيراً، التأكيد على إنشاء البورصة العربية للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، والتي بلغت حوالي 36 سوقاً على مستوى العالم برأس مال حوالي 4 تريليون دولار.

رابعاً- الخلاصة والتوصيات

تحتاج المنطقة العربية إلى أن تخلق وظائف حوالي 75 مليون وظيفة بحلول عام 2020، أي بزيادة قدرها أكثر من 40%. ولن تكون هذه المهمة سهلة أو بسيطة، حيث يتعين على حكومات الدول العربية أن تقوم باستخدام الوسائل المختلفة التي تشجع ريادة الأعمال، وبخاصة رواد الأعمال المبتكرين والمبدعين وتساعدهم على النجاح، وأن تذلل العقبات التي تقف حجر عثرة أمام مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة التي تولد فرصاً للعمل، وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

وهناك حاجة ملحة لتشجيع وتعزيز ريادة الأعمال لأنها مفتاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وطننا العربي، ويجب على متخذي القرار في الدول العربية إرساء الأسس التي تعزز وتشجع رواد الأعمال، وبخاصة رواد الأعمال الشباب، لإنشاء وتنمية مشروعاتهم المختلفة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية في الوطن العربي، ويتم ذلك من خلال الأطر الأربعة التالية:

الإطار الأول: تشجيع ريادة الأعمال على مستوى الدول العربية

هناك جهود عربية تبذل، وخصوصاً في مجال ريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء من حيث التمويل أو تقديم الدعم الفني ومساندة البرامج الوطنية والإقليمية التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن هذه المؤسسات الداعمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وكذلك المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية، والصندوق الاجتماعي للتنمية بمصر، ومبادرات المعونة الفنية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والتي تدعم أصحاب المشاريع المبتكرة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن هناك حاجة ملحة لتوفير أدوات تمويلية مبتكرة، ونماذج افتراضية أكثر ملاءمة، ولا بد من إنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتحسين النفاذ إليها، وإرساء آليات لتأمين وضمان القروض للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وإزالة العوائق التشريعية أمام مشاركة صناديق الأسهم ورؤوس الأموال المخاطرة في تطوير الموارد المالية المتاحة لتلك المنشآت الريادية.

ويجب أن تترجم هذه الجهود المختلفة إلى انشاء المجلس العربي لريادة الاعمال تابع لجامعة الدول العربية، لتنمية وتدعيم رواد الأعمال، وتقديم المساعدات الفنية وبناء القدرات ودعم المؤسسات المساندة لهذا القطاع، ويتم بالتنسيق بين الدول العربية، لأن التجارب المختلفة أثبتت أن المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة تسهم في جهود النمو والتشغيل وتدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولنا العربية من خلال الابتكار، كما تسهم في تنويع الاقتصاد وزيادة قدرته التنافسية، ونظراً لأهمية هذه الآلية المقترحة في إزالة القيود المختلفة التي تحرم حول المشروعات الريادية، وبصفة خاصة القيود التمويلية والتشريعية.

الإطار الثاني: تبني روح الريادة

1- تقديم المساعدة والعون من جانب رواد الأعمال السابقين إلى رواد الأعمال الطموحين الذين يسعون لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة. فرواد الأعمال يحتاجون إلى المشاركة مع المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات ومنتديات وبرامج لتداول الأفكار والخبرات، وتسهيل الربط الشبكي، والوصول إلى برامج التوجيه لرواد الأعمال الطموحين، إضافة إلى الاستفادة من التجارب المختلفة الناجحة لرواد الأعمال.

2- نشر ثقافة ريادة الأعمال على مستوى كل دولة وإبراز قصص النجاح المختلفة في ريادة الأعمال، حيث يجب على المسؤولين بيان قصص النجاح عن المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وبيان النماذج الناجحة التي يجب الاحتذاء بها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

3- جلب روح الريادة إلى الفصول الدراسية الثانوية والجامعية، فلا بد من وجود سياسة عربية موحدة لتعزيز المناهج الدراسية التي تشمل ريادة الأعمال، ووضع حلقات دراسية إلزامية للطلاب؛ كما يمكن للمدارس أن تضع ورش عمل لتوسيع آفاق الطلاب المهنية بشكل عام، وتضمن معلومات عن ريادة الأعمال، وإنشاء مسابقات يقدم فيها الطلاب أعمالهم، ويمكن لأصحاب الخبرات من رواد الأعمال الناجحين أن يدلو بدلوهم في تلك الفعاليات المرتبطة بريادة الأعمال.

4- كما يجب على الشركات إطلاق العنان لموظفيها الموهوبين، والذين لديهم روح الريادة، وذلك من خلال منحهم الوقت للعمل في المشاريع، إما من خلال أيام العمل أو إعطائهم أجازة مدفوعة الأجر، وبمجرد إنشاء الشركات الصغيرة يمكن لأصحاب العمل القيام بدور مستشارين لتلك الأعمال الريادية، مع تنظيم الشركات الكبيرة لمنتدىات لمناقشة الخبرات وتبادل المعلومات حول ريادة الأعمال، كما يمكن للشركات المحلية احتضان الشركات الصغيرة ومساعدتهم على إنجاز أعمالهم، وتقديم المشورة الفنية لهم.

الإطار الثالث: توسيع آفاق ريادة الأعمال

من خلال النظر إلى ما وراء القنوات التقليدية لريادة الأعمال للحصول على الأفكار الجديدة، وذلك من خلال:

1- كسر الصورة النمطية، حيث أن الأفكار الريادية كثيرة، ويمكن أن تأتي من أي شخص في أي صناعة، والأفكار الجديدة قد تأتي من الشباب أمثال مؤسس جوجل والفيسبوك وقصصهم الشهيرة على المستوى العالمي.

2- احتضان الشتات، وذلك من خلال الاستفادة من أصحاب المشاريع الناجحة الذين يعيشون في الخارج لمشورتهم وتعزيز الاتصالات بهم، حيث أن هناك الكثير من الأفراد من الأصل العربي يعيشون خارج المنطقة العربية، ولديهم من المشروعات والأعمال التجارية الناجحة، فيمكن للحكومات أن تستفيد منهم للحصول على المشورة، وخصوصاً في الإصلاحات القانونية والتنظيمية اللازمة لتشجيع ريادة

الأعمال، وهذا يصب في النهاية في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع صغيرة ناجحة مبنية على الأفكار والمعلومات اللازمة لعملية النجاح.

3- الاهتمام بالجديد من المشروعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والمرتبطة باقتصاد المعرفة والتي تسير التطورات العالمية، وهذه المشروعات تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

الإطار الرابع: دعم وتشجيع ريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- 1- الحد من الروتين الإداري في إنجاز المعاملات، حيث ينبغي على الحكومات أن تقدم أنواعاً كثيرة من الدعم لجميع أنواع منظمي المشاريع، مع التركيز على الخطوات الإدارية اللازمة لإقامة الأعمال التجارية وتبسيطها وتقصيرها، وخفض التكاليف القانونية من خلال تقليل كمية الأوراق والمواقفات اللازمة لبدء المشاريع الصغيرة. كما يمكن للحكومات العربية أن تشجع الاستثمار في رأس المال المخاطر، مع إزالة الحواجز القانونية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيض الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لبدء نشاط تجاري.
- 2- إقامة آليات لتوفير رأس المال المخاطر والدعم لرواد الأعمال، ودعم وتشجيع إقامة شبكات ريادة الأعمال من أجل إيجاد شركات ناشئة واعدة، وتوسيع فرص الوصول إلى رأس المال المخاطر.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

- 1- المرى، ياسر (2013)، ريادة الاعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها فى الحد من البطالة فى المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، الرياض.
- 2- السكرى، هالة وآخرون (2014)، ريادة الاعمال من منظور امارتى، معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، جامعة زايد، الامارات العربية المتحدة.
- 3- العقيل، عبد العزيز (2013)، تقييم خبرة دول مجلس التعاون فى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورقة قدمت الى الملتقى السعودى الدولى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض.
- 4- الاسرج، حسين (2005)، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبى المباشر الى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى، العدد 83، ديسمبر.
- 5- الاسرج، حسين (2006)، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر، كتاب الاهرام الاقتصادى، العدد 229، اكتوبر.
- 6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات (2016)، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية، الكويت.
- 7- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات (2006)، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية، الكويت.
- 8- العانى، مزهر وآخرون (2010)، ادارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادةى تكنولوجى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 9- بن جمعة، فهد (2009)، الاعمال التجارية الصغيرة: البداية، النمو، التوسع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- 10- بن ناصر، محمد (2012)، المشاريع العربية المشتركة ودورها فى تعزيز التكامل الاقتصادى العربى، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 11- العامري، صالح مهدي، الغالبي، طاهر محسن 2007، الإدارة الأعمال. عمان: دار وائل للنشر.

- 12- القحطاني، سالم 2012، الريادة الاستراتيجية كمدخل لتطوير المنظمات الحكومية، والمؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون الدولي الخليج العربية ص ص 230-232.
- 13- النجار، فايز جمعة، العلي، عبد الستار محمد 2010، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 14- حسن، صلاح (2011)، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- 15- حامد، مهند وارشد، فوزى (2007)، نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين.
- 16- دارين، بوزيدي؛ رجال سولاف (2010). إستراتيجية المحيط الأزرق كإستراتيجية مقاولاتية لخلق فرص الأعمال، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول (المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، الفترة 6-8 إبريل 2010.
- 17- صندوق النقد العربي (2012)، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الامارات العربية المتحدة.
- 18- مخيمر، عبد العزيز وعبد الحليم، احمد (2010)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
- 19- مبارك، مجدى (2009)، الريادة في الاعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل العملية، اريد، الاردن.
- 20- المبيريك، وفاء (2009)، المنشآت الصغيرة: التأسيس والادارة، القصيم، المملكة العربية السعودية، دار الجامعة.
- 21- وزارة التجارة (2002)، تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير.

ب- المراجع الأجنبية:

- Amoros, Jose Ernesto, at. al. (2009). «Driving Forces Behind Entrepreneurship: Differences in Entrepreneurship Rate Level and its Volatility Across Countries». *Frontiers of Entrepreneurship Research*, Vol. 29, No. 16

- Avanzini, D. B. (2009). Designing Composite Entrepreneurship Indicators: An Application Using Consensus PCA. World Institute for Development Economics Research. (UNU-WIDER).
- Burch, J.G. (1998). Entrepreneurship. New York: John Wiley & Sons Inc.
- Bygrave, W. and Minniti, M. A. (2003). «National Entrepreneurship Assessments in United States of America». Executive Report. USA: Global Entrepreneurship Monitor.
- Desai, Sameeksha (2009). Measuring Entrepreneurship in developing Countries. USA: World Institute for Development Economics Research. (UNU-WIDER).
- Dolling, M. J. (1995). Entrepreneurship: strategies and Resources. Irwin: Illinois Press.
- Final Proceedings (2006). Entrepreneurship Education in Europe: Fostering Entrepreneurial Mindsets through Education and Learning. London: European Commission.
- Hisrich, R.D & Peters, M.p. 2002 Entrepreneurship, 5e Sydney: McGraw- Hill /Irwin.
- Ireland, R.D, Hitt, M.A, Sirmon, D.G (2003) A model of strategic entrepreneurship: the construct and its dimensions. Journal of management 29(6): 963- 989.
- Ibrahim, B. and Ellis, W. H. (2002). Entrepreneurship and small Business management. USA: Kendal/Hunt publishing Co.
- Nandan, H. (2007). Fundamentals of Entrepreneurship. New Delhi: Prentice-Hall of India Private Limited.
- Schramm, Carl J. (2006). The Entrepreneurial Imperative: How America's Economic Miracle will Reshape the World (and change your life). USA: Harper Collins Publishers.
- Torrance, E. P. (1993). The nature of creativity as manifest testing. New York: Press Syndicate of the University of Cambridge.

الهوامش:

- 1 .Hirich and Peters, 2002:17
- 2 العامري والغالبي، 2007:168.
- 3 Ireland and et al , 2003:965
- 4 وزارة التجارة المصرية، 2002: 5.
- 5 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005:78.
- 6 العقيل، 2013: 5.
- 7 المري، 2013: 50، بن جمعة، 2009: 55.
- 8 العاني وآخرون، 2010:95، المبيريك، 2009:87
- 9 المري، 2013: 52.
- 10 حسن، 2011: 281.
- 11 عنبة، 2008: 24، القحطاني، 2008:287.
- 12 المري، 2013:20-25.
- 13 مبارك 2011: 124 - 125، حسن 2011: 135.
- 14 مخيمر وعبد الحليم، 2010: 50-53.
- 15 Bygrave, 2003:6
- 16 مبارك، 2011: 112 - 113.
- 17 حامد وارشيد، 2007: 52.
- 18 GEM, 2003:3
- 19 المري، 2013: 27.
- 20 حسن، 2011: 139.
- 21 السكري وآخرون، 2014: 11-14.
- 22 السكري وآخرون، 2014: 11-14.
- 23 السكري وآخرون، 2014: 11-14.
- 24 مبارك، 2011: 127 - 128.
- 25 النجار والعلي، 2010: 61.
- 26 صندوق النقد العربي، 2012: 220 - 221.
- 27 صندوق النقد العربي 2012: 221.
- 28 صندوق النقد العربي 2012: 233.
- 29 صندوق النقد العربي 2012: 236.

-
- ³⁰ صندوق النقد العربي 2012: 240-241.
- ³¹ صندوق النقد العربي 2012: 217.
- ³² صندوق النقد العربي 2012: 238.
- ³³ .OCED,2010:231
- ³⁴ هويوم 2002: 23-24.
- ³⁵ بن ناصر، 2008: 91-93.
- ³⁶ بن ناصر، 2008: 93.
- ³⁷ السراج، 2011: 5.